

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ

30 نوفمبر 2016 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي

للتنمية والخاص بالمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية

بالماء الصالح للشرب (المرحلة II)

(2017 / 04)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 2017 / 01 / 26

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،

* اتفاق القرض.

تاريخ انتهاء الأشغال: 2017 / 03 / 15

رئيس اللجنة: المنجي الروحي

مقرر اللجنة: شكيب بانسي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسى

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهيم

نظر اللجنة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 06 فيفري 2017

جلستي اللجنة:

15 مارس 2017 و 09

القرار: الموافقة بإجماع الحاضرين

تاريخ انتهاء الأشغال: 15 مارس 2017

رئيس اللجنة: المنجي الروي

المقرر: شكيب باني

أولا . تقديم المشروع:

أبرمت الحكومة التونسية بتونس في 30 نوفمبر 2016 اتفاق قرض مع البنك الإفريقي للتنمية قدره 123,7 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 284,5 مليون دينار، للمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب (المرحلة II)، المكلفة بإنجازه وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

(1) أهداف المشروع:

يهدف المشروع عامة إلى تحسين ظروف عيش المتساكين (حوالي 418000 ساكن) بالمناطق الريفية من خلال تأمين التزود بالماء الصالح للشرب من حيث الجودة والكمية اللازمة. وتمثل الأهداف الخصوصية في تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية بـ 20 ولاية من خلال دعم البنية التحتية المخصصة لذلك وإنشاء منظومات جديدة للتزود بالماء الصالح للشرب، إنشاء منظومة للتزود بالماء الصالح للشرب والتطهير لفائدة المؤسسات التربوية المعزولة، تنمية قدرات المجامع المائية للتصريف المحكم في المنشآت المائية وتحسين كفاءة المهندسين الفنيين بمختلف المندوبيات المعنية.

(2) عناصر المشروع:

يتكون المشروع أساسا من العناصر التالية:

- دعم البنية التحتية المخصصة للتزود بالماء الصالح للشرب بالمناطق الريفية بـ 20 ولاية من خلال:
 - إنجاز 90 مشارعا جديدا لفائدة 76 ألف متساكن ريفي،
 - إعادة تهيئة 180 مشارعا لفائدة 296 ألف متساكن ريفي،
 - إحداث 32 بئر عميق للماء الصالح للشرب.
- دعم البنية التحتية المخصصة للتزود بالماء الصالح للشرب لفائدة المؤسسات التربوية بالمناطق الريفية (حوالي 670) وربطها بشبكات التطهير.

- دعم مؤسساتي للمندوبيات الجهوية للفلاحة والمجمعات المائية الفلاحية.

- التصرف في البرنامج (دراسات تنفيذية، مراقبة الأشغال، تصرف وانتزاع).

(1) كلفة المشروع ومبلغ القرض:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 330,7 م.د.ت (دون اعتبار الأداءات) أي ما يعادل حوالي 143,8 مليون أورو. ويساهم البنك الإفريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 123,7 مليون أورو وهبة قدرها 1 مليون أورو وهو ما يمثل 86,7 % من كلفة المشروع.

(2) شروط التمويل:

▪ نسبة الفائدة: 0,6 % [اليوريبور 6 أشهر = 0,186 - % (مع إمكانية تثبيت

اليوريبور)،

يضاف إليه هامش التعاقد قار = 0,8 %،

يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك متغير = 0,21 - %،

يضاف إليه هامش كلفة اختيار مدة السداد والإمداد = 0,2 %].

▪ عمولة افتتاح: 0,25 % من مبلغ القرض يستوجب سدادها خلال 6 أشهر

بعد مصادقة مجلس إدارة البنك على القرض.

▪ عمولة التعهد: 0,25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب تطبق بعد

60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاقيات.

▪ فترة السداد: 25 سنة منها 7 سنوات إمهال.

(3) روزنامة إنجاز المشروع:

سيتم إنجاز المشروع خلال الفترة 2016 - 2021.

ثانياً . أعمال اللجنة:

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع هذا القانون خلال جلستها المنعقدة يوم 09 مارس 2017 على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض.

وخلال النقاش، استحسن النواب الشروط المالية لهذا القرض حيث اعتبروها ميسّرة وتفاضلية. كما نوهوا بأهمية هذا القرض خاصة في تأمين تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب، واعتبروه أولوية الأولويات نظراً لما تشكوه بعض الأرياف من نقص في الماء الصالح للشرب.

ومن جهة أخرى، أكد النواب على ضرورة حسن استغلال هذا القرض والتصرف فيه بنجاعة وذلك بغرض تحقيق الأهداف المرجوة منه.

وتطرق النقاش إلى الجمعيات المائية، وأبرز بعض النواب أنها تواجه عديد الإشكاليات والإخلالات حيث استشري فيها الفساد مما يتطلب إصلاحها وإيجاد الحلول اللازمة لها حتى تلعب دورها على أحسن وجه فضلاً عن ضرورة تكوين المشرفين عليها.

هذا، وطلب النواب مذهم بكافة المعطيات حول المرحلة الأولى من هذا البرنامج وكلفتها وعدد المنتفعين منها. كما اقترحوا تكوين لجنة لمراقبة ومتابعة تنفيذ هذا المشروع، وتساءلوا عن الأسباب التي حالت دون إدراج الأربع ولايات المتبقية ضمن هذا البرنامج.

ثالثاً . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

▪ مذها بنتائج المرحلة الأولى من هذا البرنامج،

▪ العمل على إيجاد الحلول لمعضلة الجمعيات المائية،

- حسن التصرف في هذا القرض وتحقيق الهدف منه،
- متابعة ومراقبة إنجاز المرحلة II من البرنامج.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

المقرر

شكيب باني



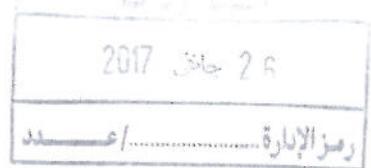
رئيس اللجنة

منجي الروي



2017 / 04

مشروع قانون



يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 30 نوفمبر 2016 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والخاص بالمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بماء الصالح للشراب (المراحل II).

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق القرض، الملحق بهذا القانون، والمبرم بتونس بتاريخ 30 نوفمبر 2016 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والبالغ مائة وثلاثة وعشرون مليون وسبعمائة ألف (123.700.000) أورو لتمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بماء الصالح للشراب (المراحل II).

2017 / 04